

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية



البيئة والتنمية المستدامة

إعداد:

الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية

29-C, Rizal Marg

ديبلوماتيك انكليف، تشاناكابوري

نيودلهي- 110021

(الهند)

البيئة والتنمية المستدامة

المحتويات

2	أولاً. مقدمة
2	أ. تمهيد
2	ب. المداولات في الدورة السنوية الخمسين للمنظمة الاستشارية (27 حزيران/ يونيو - 1 تموز/ يوليو 2011، كولومبو، جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية)
6	ج. مسائل للتركيز عليها أثناء المداولات في الدورة الحادية والخمسون السنوية للمنظمة الاستشارية
6	ثانياً. النظام الدولي بشأن تغير المناخ
6	أ. تمهيد
7	ب. تغير المناخ محادثات بون (6 - 17 حزيران/ يونيو 2011، بون، ألمانيا)
7	ج. محادثات تغير المناخ في بنما (1 - 7 أكتوبر 2011، مدينة بنما، بنما)
7	د. المؤتمر السابع عشر للأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والاجتماع السابع للأطراف في بروتوكول كيوتو (28 تشرين الثاني / نوفمبر - 9 أيلول / ديسمبر 2011، دوربان، جنوب أفريقيا)
9	ثالثاً. النظام الدولي لمكافحة التصحر
9	أ. تمهيد
10	ب. الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر (10 - 21 أكتوبر 2011، تشانجوان، جمهورية كوريا)
12	رابعاً. متابعة عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (WSSD)
12	أ. تمهيد
12	ب. الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي (من 20 إلى 22 شباط / فبراير 2012، نيروبي، كينيا)
13	ج. الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة (02-13 أيار / مايو 2011، مقر الأمم المتحدة، نيويورك)
14	خامساً. تعليقات وملاحظات لأمانة المنظمة
16	سادساً. الملحق

البيئة والتنمية المستدامة

أولاً. مقدمة

أ. تمهيد

1- يشكل القانون المتعلق بـ "البيئة والتنمية المستدامة" بندا هاما من برنامج عمل المنظمة الاستشارية. وقد واكبت المنظمة التطورات الحاصلة في هذا الموضوع منذ ما يقرب من أربعة عقود حتى الآن. هذا التقرير الحالي للأمانة العامة هو عبارة عن تنفيذ للنظام الدولي الذي وضعته اتفاقيات ريو الثلاث وهي : اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، 1992؛ اتفاقية التنوع البيولوجي 1992، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد / أو التصحر ، وبخاصة في أفريقيا ، 1994 (اتفاقية مكافحة التصحر) و التي أكملت بالتقدم المحرز تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002.

2- يحاول تقرير الأمانة الحالي تقديم لمحة عامة عن الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ والاجتماع السابع للأطراف في بروتوكول كيوتو (7 CMP) الذي عقد في 28 تشرين الثاني /نوفمبر الى 9 كانون الأول /ديسمبر 2011 في ديربان، جنوب أفريقيا، ويشير بشكل موجز إلى المفاوضات اللاحقة حول تغير المناخ التي عقدت في بون، ألمانيا، وبنا في حزيران/يونيو 2011 وتشرين الاول 2011؛ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر (COP 10) ، التي عقدت في الفترة من 10 إلى 21 تشرين الأول / أكتوبر 2011 في تشانجوان جمهورية كوريا. يتناول القسم الأخير من التقرير الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة، نيويورك في الفترة من 02-13 أيار/ مايو 2011؛ والدورة الثانية عشرة الاستثنائية لمجلس الإدارة / المنتدى الوزاري البيئي العالمي الذي انعقد في الفترة من 20-22 شباط / فبراير 2012 في نيروبي، كينيا. وأخيرا، يقدم بعض التعليقات والملاحظات على البند من جدول الأعمال للدورة السنوية الحادية والخمسون للمنظمة.

ب. المداولات في الدورة السنوية الخمسين للمنظمة الاستشارية (27 حزيران/ يونيو - 1 تموز /يوليو 2011، كولومبو، جمهورية سرى لانكا الاشتراكية الديمقراطية)

3 - كان البند "البيئة والتنمية المستدامة" على جدول الأعمال عنصرا للتداول نظرا لأهمية الموضوع. عرض الدكتور حسن سليمان، نائب الأمين العام (DSG) للمنظمة الاستشارية القانونية بند جدول الأعمال "البيئة والتنمية المستدامة". بشأن قضايا تغير المناخ، ذكر أن المجتمع الدولي شارك في مختلف جولات المفاوضات لوضع إطار للعمل بعد عام 2012، عندما ستنتهي فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو. طالب الأمين العام الدول الأعضاء بأن يستذكروا أن اجتماع المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر 2007 في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بالي قد وافق على خطة عمل بالي و اعداد خارطة الطريق للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في كانون الأول / ديسمبر 2009 في كوبنهاغن كموعدا نهائي للاتفاق على إطار للعمل بعد عام 2012. وضعت الخطة خارطة طريق بأربعة بنود للعمل بشأن تغير المناخ - التخفيف والتكيف والتكنولوجيا والتمويل. كانت في الاساس تفويض لوضع اللمسات الأخيرة لأمرين: أولهما ، الالتزام بخفض الانبعاثات من الدول الصناعية للمرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو، والثانية الأهداف العالمية للتعاون على المدى الطويل في العمل حتى عام 2050. على الرغم من أن تلك المفاوضات كانت تنتهي في كوبنهاغن، فشل المؤتمر في تحقيق الأقسام المطلوبة.

4 - أبلغ أنه في المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP) الذي عقد في كانكون، قد اعتمدت مجموعة متوازنة من القرارات المعروفة باسم "اتفاقيات كانكون". وصفت هذه الدعوة للدول

لوضعها في قائمة اتفاقية تغير المناخ وأهداف خفض الانبعاثات والإجراءات التي تم الإعلان عنها في عام 2010، بأنها تشكل أساس جماعي لأكبر جهود التخفيف التي قد شهدتها العالم من قبل. كما تم الاتفاق على بناء نظام شامل للمساءلة المتبادلة لتحقيق هذه الأهداف. ومع ذلك، لم تحل مسألة الشكل القانوني للاتفاق في كانون، وسوف يناقش في عام 2012 في دوربان، جمهورية جنوب أفريقيا. هذا يعني أن الأطراف لا تزال بحاجة إلى أن تقرر تبني اتفاق ملزم قانونا يكمل بروتوكول كيوتو، إلى اتفاق شامل ملزم قانونيا لجميع البلدان التي من شأنها أن تستبدل بروتوكول كيوتو، أو أي خيار آخر حيث تتعاون الأطراف من خلال مؤتمر قرارات الأطراف بدلا من أن يكون هناك معاهدة جديدة.

5 - في مجال حماية التنوع البيولوجي، اعتماد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، عام 2010، و بروتوكول ناغويا، كوالا لمبور التكميلي بشأن المسؤولية والتعويض، 2010 من قبل المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، و الاجتماع الخامس للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، كانت تطورات هامة نحو تعزيز الالتزام الدولي لحماية التنوع البيولوجي. تضمنت هذه الصكوك انعكاسات عدة، بالنسبة للبلدان المتنوعة بيولوجيا في التعامل مع خيارات "المسؤولية والإصلاح" و "الوصول و تقاسم المنافع". سيكون من الصعب تنفيذ تلك الصكوك، إذا لم يتم التوقيع والتصديق عليها من قبل الدول الغنية في مجال التكنولوجيا الحيوية. أبلغ نائب الأمين العام أن هناك الكثير من الانتقادات لبروتوكول ناغويا بشأن النفاذ وتقاسم المنافع والتي يمكن أن تعتبر حاسمة بالنسبة لمجتمعات السكان الأصليين في البلدان النامية. لإضافة الالتزام البلدان لامثال المستخدمين الخاضعين لولايتها القضائية بإنشاء "تدابير فعالة مناسبة ومتناسبة"، يتطلب من الأطراف أن تكون مجهزة تجهيزا جيدا للتعامل مع القضايا المتعلقة بالنفاذ وتقاسم المنافع للموارد الجينية. ولذلك، يمكن للدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية و التي هي أطراف في تلك البروتوكولات النظر في اتخاذ تدابير فعالة وملائمة ومتناسبة مع الأخذ في الاعتبار البيئة الغنية والمتنوعة بيولوجيا.

6 - في الختام، ذكر أن نائب الأمين العام أنه بينما يتم الاستعداد لقمة ريو زائد عشرين يتم إحياء الذكرى العشرين لمؤتمر ريو دي جانيرو و العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وأنه من الضروري أن تتخذ البلدان جهود كافية لحماية البيئة، بالإضافة إلى الحفاظ على مصالحها الوطنية.

7- قدم السيد ماسا ناغاي القائم بأعمال نائب المدير والموظف القانوني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عرضا قصيرا عن "المبادرات من أجل تعزيز سيادة القانون لتحقيق الاستدامة البيئية". ذكر المتحدث أن هناك حاجة لتعزيز تنفيذ الالتزام الدولي وإنفاذ القانون البيئي الوطني. وركز العرض على الأطر القانونية لتحقيق الاستدامة البيئية، مثل دعم التطوير التدريجي للقانون الدولي في مجال البيئة و تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتعزيز قدرة البلدان على تطوير وتطبيق القوانين البيئية الوطنية. وأضاف انه يجب تشجيع التعاون بين آسيا وأفريقيا لتعزيز القانون البيئي وغيره من التحديات التي كان لا بد من معالجتها والمتعلقة بمكافحة الجريمة البيئية العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع في الحياة البرية / منتجات الحياة البرية ، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والنفايات الخطرة والمواد الكيميائية، وهلم جرا. تطور العدالة البيئية من خلال تعزيز الوعي البيئي وقدرات السلطة القضائية، و المبادئ التوجيهية لتعزيز التشريعات الوطنية، وما إلى ذلك، كانت حاسمة في مجال تعزيز دور القانون البيئي الدولي. بالتطلع قدما الى ريو زائد عشرين قال المتحدث ان مشاركة الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية أمر ضروري جدا.

8 - قدمت الدول الأعضاء التالية للمنظمة الاستشارية تعديلاتها لهذا البند من جدول الأعمال. صرح وفد سلطنة عمان أن بلده يعلق أهمية كبيرة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. كانت حماية البيئة وصحة الإنسان من جميع أنواع الملوثات، وكذلك وضع الأسس لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة مع تساوي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من الأهداف الرئيسية لسلطنة عمان في عملية التنمية الشاملة.

9- ذكر الوفد أنه تم ايضا اعداد خطة وطنية لمكافحة الجفاف والتصحر. وقد وضعت السلطنة نظاما متكاملًا من المحميات الطبيعية في البلاد، و تطوير القوانين البيئية معا بحيث تتماشى مع متطلبات حماية البيئة من أخطار التلوث الناجمة عن متطلبات الأنشطة البيئية، فضلا عن رفع مستوى الوعي بين المواطنين والمقيمين حول أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

10- أوجز وفد باكستان الاستراتيجيات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تخفيف القضايا المتعلقة بتغير المناخ، وتدهور البيئة، وهلم جرا. ذكر الوفد أن بلاده قد شهدت نمو اقتصاديا معقولا على المدى الطويل ، وسط الكوارث الطبيعية. أعاد التأكيد على أن هناك حاجة ماسة لتعديل السياسات التي تهدف إلى نمو وتطوير العواصم والتركيز على السياسات التي تدرك أهمية بناء العواصم التي تضمن استمرار رفاه الإنسان من الناحية الطبيعية والبشرية والاجتماعية والثقافية. ركز الوفد أيضا على التفاصيل الاستراتيجية للتنمية الوطنية المستدامة لباكستان و التي شددت تأطير وتنفيذ سياسات متكاملة تعالج المسائل البيئية، فضلا عن الاجتماعية مع تسهيل النمو الاقتصادي للحصول على أقصى عائد تنمية من هذا النمو.

11- أثار وفد جمهورية الصين الشعبية المخاوف بشأن قضايا تغير المناخ. من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، يجب أن تبقى التنمية المستدامة أولوية. التنمية المستدامة هي كلا الوسائل والنهائية لمعالجة تغير المناخ بشكل فعال. ينبغي حماية البيئة، والتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر بطريقة شاملة ومتكاملة لحماية الحقوق الأساسية للبلدان النامية لتحقيق التنمية ضمن الإطار العام للتنمية المستدامة. كان التركيز للتخفيف والتكيف على قدم المساواة، على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. أشاد الوفد باتفاق كانكون لتوفيره أساسا سياسيا للمفاوضات في المستقبل.

12- ذكر الوفد أنه يجب إيلاء الأهمية اللازمة لمؤتمر ديربان المقبل لصياغة فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو. ثلاثة شواغل هامة تم عنوانتها وهي : (أولا) ينبغي وضع أهداف مؤهلة بشكل أعمق لخفض الانبعاثات في الدول المتقدمة لفترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو، و ينبغي أن تتبنى تلك الدول المتقدمة التي ليست أطرافا في بروتوكول كيوتو أيضا التزامات مشابهة لخفض الانبعاثات. (ثانيا) ينبغي أن توضع ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان قيام الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها لتوفير التمويل والتكنولوجيا ودعم بناء قدرات البلدان النامية. (ثالثا) في سياق التنمية المستدامة، ينبغي للبلدان النامية أن تتخذ اجراءات تخفيف وتكيف وطنية مناسبة، بدعم من المساعدة التقنية والتمويل وبناء القدرات من الدول المتقدمة. ذكر الوفد أن بلاده مستعدة لتعزيز التعاون العملي مع البلدان في مجال توفير الطاقة والطاقة النظيفة.

13- قال وفد جمهورية اندونيسيا أن مفاوضات عملية التغيير المناخي في كل من كوبنهاغن وكانكون، بانكوك إلى دوربان، تهدف إلى انجاح خطة عمل بالي التي اعتمدت في عام 2007 . أكد الوفد ضرورة دفع العملية إلى الأمام اعتمادا على المسؤولية المشتركة والمتباينة. قدم ثلاث نقاط مهمة: أولاً، الحاجة إلى البناء على اتفاق كوبنهاغن، وثانياً، يجب أن تكون مفاوضات ديربان قرارا عمليا، وثالثاً، معالجة العجز في الثقة من خلال عملية مفتوحة شفافة وشاملة لتحقيق أهداف ديربان.

14- شارك وفد ماليزيا في اتفاقيات كانكون التي توصلت إليها الأطراف خلال الدورة 16 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ ومؤتمر الأطراف 6 لبروتوكول كيوتو الذي عقد في عام 2010. في سياق المفاوضات المستقبلية بشأن تغير المناخ، انحازت ماليزيا إلى "المسؤوليات المشتركة و المتباينة" حيث تلتزم بموجبه البلدان المتقدمة بأن تضطلع بدور قيادي، وينبغي للبلدان النامية، مدعومة من خلال المساعدة التكنولوجية والمالية وغيرها، بأن تستمر في تنفيذ برامج سياسات التنمية المستدامة. سرد الوفد بشكل موجز استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل التي أدخلتها بلاده. أحاط الوفد علما بأن بروتوكول كوالا لمبور، ناغويا التكميلي بشأن المسؤولية والاصلاح في بروتوكول قرطاج للسلامة الاحيائية قد فتح للتوقيع عليه من قبل الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وبوصفها طرفا في اتفاقية التنوع البيولوجي؛ ستوقع ماليزيا على البروتوكول التكميلي .

15- أثار وفد نيبال مخاوف حول قضايا تغير المناخ التي لها آثار سلبية على حياة ومعيشة الشعوب التي تعيش في آسيا وأفريقيا. كانت نيبال طرف متلقي لكوارث تغير المناخ. حيث ذكر الوفد أن حكومته، فهمت مدى خطورة هذه المشكلة و تشارك بشكل مستمر في كل المفاوضات الدولية، وفي بذل كافة الجهود لتنفيذ تدابير الامتثال لالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية.

16- قال وفد اليابان أن القضايا البيئية مشاكل خطيرة تواجه المجتمع الدولي. وذكر الوفد أن بلده يبذل كل الجهود الرامية إلى التعافي من الكوارث الأخيرة، والزلازل والتسونامي، الأسوأ من بين ما تعرضت له اليابان في أي وقت مضى. وتواصل اليابان مشاركتها الفعالة في الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ. وفي هذا الصدد، أكد الوفد

دعمه نحو تبني مشروع جديد أو صك قانوني شامل لمعالجة قضية تغير المناخ في المفاوضات المقبلة في دوربان، جنوب أفريقيا.

17- شكر وفد بنغلاديش ممثل الأمم المتحدة للبيئة لتقديمه عرضاً مفصلاً. وقال الوفد تعليقاً على العرض الذي شدد على صياغة القوانين واللوائح البيئية الملزمة، يجب على المرء أن يكون حذراً عند وضع قواعد الإدارة البيئية الدولية والأسئلة التي كان لا بد من طرحها هي: (أ) فيما إذا كانت القوانين البيئية الشاملة والملزمة أمراً ممكناً، (الثاني) من يتولى مسؤولية الإدارة البيئية الدولية ووما إذا كانت مقبولة من قبل الجميع.

18- قال الوفد ان بنغلاديش من أقل البلدان نمواً، وقد تأثرت سلباً جراء تغير المناخ. كانوا ضحية لمناخ سلبي بسبب الإنتاج غير المستدام وأنماط الاستهلاك التي تمارس بشكل رئيسي في البلدان المتقدمة. بسبب التدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي وفقدان النظام الإيكولوجي، وقال إن بنغلاديش تشهد تغيرات مناخية معاكسة مثل الفيضانات والجفاف المفرط، وهطول الأمطار الغزيرة والعواصف والأعاصير. بسبب تأثر البلد بتغير المناخ، دعا الوفد البلدان المتقدمة للوفاء بتعهداتها والالتزامات التي قطعت في مؤتمر البيئية المتعددة الأطراف المتنوعة مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

19- ذكر أيضاً أن بنغلاديش قد دعت لنظام جديد لتغير المناخ يضمن مبادئ المسؤولية، والقدرة المتباينة على الدفع والإنصاف. من حيث التمويل وتغير المناخ، قدمت بنغلاديش وجهة نظر واضحة على أن التمويل يجب أن يكون في شكل منح، وبالإضافة إلى المواد المستنفدة للأوزون يجب أن تكون محظورة، مصصمة بشكل جيد، ويمكن الوصول إليها بسهولة، مستقرة ويمكن التنبؤ بها. أيضاً، لا بد من صرفها من خلال اتفاقية تغير المناخ.

20 - أبلغ وفد جمهورية جنوب أفريقيا أن الدورة 17 لمؤتمر الأطراف (COP-17) في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والدورة 7 لمؤتمر الأطراف أنه بمثابة اجتماع أطراف بروتوكول كيوتو في دوربان، جنوب أفريقيا من 28 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 9 أيلول / ديسمبر 2011 وفي هذا الصدد، اقترح الوفد بعض التغييرات الطفيفة على مشروع القرار بشأن البيئة والتنمية المستدامة التي عقدت في نيسان / ابريل 2011. أضاف الوفد أنه يجب الحفاظ على القرار الذي اتخذ في الدورة الأخيرة في بانكوك، من أجل الحفاظ على التوازن الدقيق بين خريطة طريق بالي، والقرارات في كانكون. كما أنه يجب قراءة كل المفاوضات معا بدلاً من تسليط الضوء على أحدها دون الآخر.

21- علق وفد جمهورية كوريا حول مصلحة كوريا في المؤتمر 16 للأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي عقد في كانكون في المكسيك في العام الماضي. كان الوفد من وجهة النظر أن اتفاق كانكون، الذي أنشأ بناء عليها مؤتمر الأطراف 16 معلماً هاماً للمؤتمر السابع عشر الذي سيعقد في دوربان، جنوب أفريقيا في كانون الأول /ديسمبر 2011. حتى ولو اتخذ اتفاق كوبنهاغن كملاحظة عن اتفاق كانكون المحدد وتطوير اتفاق كوبنهاغن. بغية استخلاص تحول حقيقي في اتخاذ تدابير ضد تغير المناخ، هناك حاجة إلى "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة". من أجل اتخاذ التدابير الملائمة ضد تغير المناخ، اعتبر الوفد أنه ينبغي تضييق الاختلاف في المواقف بين الدول المتقدمة و البلدان النامية من حيث القضايا الجوهرية مثل فترة الالتزام الثانية ببروتوكول كيوتو. وبالإضافة إلى ذلك، يجب دعم نظام التفاوض ذو المسارين، والذي يقسم واجب البلدان المتقدمة إجراءات الدول النامية للحد من غازات الاحتباس الحراري. ثم ألقى الوفد لمحة عامة عن التدابير التي اتخذتها بلادهم لتخفيف تغير المناخ. وفي ظل هذه الخلفية، وذكر الوفد أن جمهورية كوريا ترغب في استضافة مؤتمر الأطراف 18 في عام 2012. وطلب الوفد جميع الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية لتقديم الدعم لجمهورية كوريا في استضافة مؤتمر الأطراف 18.

22- أخذ وفد جمهورية تنزانيا المتحدة العلم بالتطورات في مفاوضات كانكون. لخص الوفد التدابير التي اتخذتها بلاده للتعامل مع قضية تغير المناخ ومشكلة الحفاظ على التنوع البيولوجي، مثل الانتهاء من اللوائح والمبادئ التوجيهية لتقييم الأثر البيئي، واستعراض السياسات القطاعية ذات الصلة لدمج إدارة قضايا التنوع البيولوجي، وإشراك المجتمعات من خلال إنشاء لجنة إدارة مناطق الحياة البرية ومناطق قطاعات الغابات الرطبة و مجموعة العمل حول الأراضي الرطبة الوطنية لتنفيذ خطة إدارة تنزانيا للأراضي الرطبة.

23. علاوة على ذلك، في مؤتمر ديربان المقبل، ذكر أن الهدف الرئيسي هو المناقشة بشأن تنفيذ اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. يأمل الوفد أن يتم العمل ضمن إطار خريطة طريق بالي.

24 - أبرز وفد جمهورية مصر العربية التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية، وهي تغير المناخ. أعرب الوفد عن قلقه العميق إزاء المصائب التي وقعت مؤخرا في اليابان والتضامن مع شعب اليابان. المشاكل التي تفرضها العولمة والاتجاه الليبرالي انعكست سلبا على البيئة، والدور الفعال للمجتمع المدني في التعامل مع القضايا المتعلقة بالبيئة جنبا إلى جنب مع السلطات الحكومية ضروري جدا. في هذا الصدد، توسيع نطاق المنتجات الصديقة للبيئة والتنمية المستدامة يشكل خطوات كبيرة على هذا المنوال.

ج. مسائل للتركيز عليها أثناء المداولات في الدورة الحادية والخمسون السنوية للمنظمة الاستشارية

- قضايا للتداول حول البروتوكول المقبل / الصك القانوني بشأن الولاية الثانية للالتزام البلدان في تغير المناخ، والتي تشمل مبدأ المسؤولية المشتركة المتباينة ستكتمل بحلول عام 2015؛
- أهمية الاقتصاد الأخضر، والتحضيرات لمؤتمر ريو زاند عشرين، و
- التحديات التي تواجه الاستدامة البيئية.

ثانياً. النظام الدولي بشأن تغير المناخ

أ. تمهيد

25- تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، 1992 وبروتوكول كيوتو لعام 1997 على ردود المجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي يشكلها خطر تغير المناخ. حيث اختتمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 9 أيار / مايو 1992 وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) في حزيران / يونيو 1992. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 21 آذار/ مارس 1994 وصدقت من قبل 195 دولة وأصبحت عالمية. بينما دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في 16 شباط / فبراير 2005 حاليا هناك 193 دولة ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي (السوق الأوروبية المشتركة) التي أودعت وثائق التصديق أو الانضمام أو القبول¹. نسبة إجمالي انبعاثات الأطراف المدرجة في المرفق الأول 63،7 ٪. ومع ذلك، فإن أكبر مساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمي، هي الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال خارج بروتوكول كيوتو.

26- مؤتمر الدول الأعضاء في الاتفاقية الإطارية UNFCCC واجتماع مؤتمر الاعضاء العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والهيئات العليا في صنع القرار لاتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، منذ دخولها حيز التنفيذ بدأت الاجتماعات بشأنها بشكل سنوي. على هذا النحو، حتى ديسمبر 2011، حصل سبعة عشر اجتماع لمؤتمر الأطراف COP وسبعة اجتماعات لي CMP حلت مكان اجتماع الدول الأطراف.

27- يشارك المجتمع الدولي في الوقت الحاضر في مفاوضات لوضع إطار للعمل بعد عام 2012، عندما تنتهي الفترة الاولى من التزامات بروتوكول كيوتو. وتجدر الإشارة إلى أنه في ديسمبر 2007، فإن اجتماع المفاوضين في الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بالي وافق على خطة عمل بالي (BAP) وخارطة طريق تضع الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف 15 في ديسمبر 2009 في كوبنهاغن حيث الموعد النهائي للاتفاق على إطار للعمل بعد عام 2012. وضعت الخطة برنامجا مضاعفا للعمل يفوق خارطة الطريق في مجال تغير المناخ ويعتمد على اربع ركائز-- التخفيف والتكيف والتكنولوجيا والتمويل. وتم وضع اللمسات الاخيرة على أمرين: أحدهما، التزامات خفض الانبعاثات

¹ حالات تصديق هذه الصكوك ماخوذة من الموقع الالكتروني التالي: http://unfccc.int/essential_background/items/2877.php

الدول الصناعية للمرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو، والثاني الأهداف العالمية للعمل التعاوني طويل الأجل حتى عام 2050. وعلى الرغم من هذه المفاوضات لتحقيق نتائج في كوبنهاغن، فشل المؤتمر في تحقيق الاختراقات المطلوبة.

28. أعقب مؤتمر كوبنهاغن مؤتمر كانكون لتغير المناخ (2010) و مؤتمر بانكوك في نيسان / أبريل 2011. ضمن مسار الاتفاقية، من المسلم به ضرورة إجراء تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية من أجل الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى 2 درجة مئوية في المتوسط كما اتفق الطرفان للنظر في تعزيز الهدف العالمي طويل الأجل خلال المراجعة بحلول عام 2015، بما في ذلك العلاقة إلى الهدف المقترح 1.5 درجة مئوية. أحاطوا علما بأهداف خفض الانبعاثات وإجراءات التخفيف المناسبة وطنيا (إجراءات التخفيف الملائمة) المقدمة من البلدان المتقدمة والنامية، على التوالي. كما تناول جوانب أخرى من التخفيف، مثل إعداد التقارير والقياس والتحقق (MRV) ، والحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في البلدان النامية، (دور الحفظ والإدارة المستدامة للغابات وزيادة مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية. ركز مؤتمر بانكوك على المشاركة في المناقشات الإجرائية لفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني، واتفقوا على خطة للعمل لاحقا. في إطار الفريق العامل المخصص، والأحزاب التي تركز على قضايا السياسات الرئيسية التي تعوق التقدم.

ب. تغير المناخ محادثات بون (6 - 17 حزيران/يونيو 2011، بون، ألمانيا)

29- في محادثات بون لتغير المناخ ، عقدت جلسات عمل في الهيئة الفرعية للتنفيذ، الهيئة ، الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني، والفريق العامل المخصص ببروتوكول كيوتو ووافقت الهيئة على بند جديد على آثار تغير المناخ على المياه والإدارة المتكاملة للموارد المائية في إطار برنامج عمل نيروبي. لا يمكن أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن البنود الأخرى الجديدة المقترحة، مثل الكربون الأزرق وحقوق الطبيعة وسلامة النظم الإيكولوجية، ووضع برنامج عمل في مجال الزراعة. في إطار الهيئة الفرعية للتنفيذ، بدأ العمل على وضع خطط وطنية للتكيف، والخسائر والأضرار، وفقا لما ورد في اتفاقات كانكون. بقي البند من جدول الأعمال المتعلقة MRV معلقا. وكان التركيز في الفريق العامل المخصص ببروتوكول كيوتو في بون بشأن القضايا السياسية المتعلقة والشروط التي وضعتها مختلف البلدان المدرجة في المرفق الأول لاتخاذ أي التزامات جديدة خلال فترة الالتزام الثانية. تحت الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني، عملت الأطراف على التكيف، والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، والرؤية المشتركة، إعادة النظر في هدف عالمي طويل الأجل، والخيارات القانونية، ومختلف القضايا المتعلقة بالتخفيف.

ج. محادثات تغير المناخ في بنما (1 - 7 أكتوبر 2011، مدينة بنما، بنما)

30. في تشرين الأول / أكتوبر 2011، تم عقد محادثات تغير المناخ في بنما، والتي ركز فيها الفريق العامل المخصص ببروتوكول كيوتو على القضايا العالقة، وكذلك توضيح الخيارات بشأن أهداف التخفيف، والطبيعة الممكنة ومحتوى القواعد لفترة الالتزام الثانية، ودور الالتزام الثاني المحتمل في إطار نتيجة متوازنة في دوربان، جنوب أفريقيا. الأحزاب عملت على التكيف، والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، والرؤية المشتركة، واستعراض الهدف العالمي طويل الأجل، والخيارات القانونية، وتنوع القضايا المتعلقة بالتخفيف. كانت النتيجة من مناقشات المجموعة غير الرسمية "شكل من أشكال النص" الذي أحيل إلى ديربان كأساس لإجراء مزيد من المناقشات. أعربت البلدان النامية بقوة عن خلافاتهم في علاج الالتزامات في ما يتعلق بإجراءات التخفيف وفقا للمسؤولية المشتركة و المتباينة.

د. المؤتمر السابع عشر للأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والاجتماع السابع للأطراف في بروتوكول كيوتو (28 تشرين الثاني / نوفمبر - 9 أيلول / ديسمبر 2011، دوربان، جنوب أفريقيا)

31. اتخذ المؤتمر السابع عشر للأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف الذي اتخذ شكل اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (COP / MOP 7) من 28 تشرين الثاني / نوفمبر

الى 9 أيلول / ديسمبر 2011 دوربان، جنوب أفريقيا² مكانا له . كان التركيز في مؤتمر دوربان على الالتزامات ما بعد 2012 لبروتوكول كيوتو 2012 أو الفترة الثانية للالتزام. كان الأمل في أن تخلص المفاوضات إلى تخفيض الانبعاث في الغازات أكثر طموحا من جانب البلدان المتقدمة، وهي فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو، وتفويض من أجل التوصل إلى اتفاق جديد ملزم قانونا. علاوة على ذلك، انها تريد أيضا أن تدخل المؤسسات التي قررتها اتفاقيات كانكون عام 2010 مرحلة التشغيل الكامل واستكمال الشروط المرجعية لإعادة النظر في الهدف العالمي طويل الأجل لخفض الانبعاثات.

32- هذه تشمل قرارات تنفيذ اتفاقات كانكون، تفعيل صندوق المناخ الأخضر، وتمديد بروتوكول كيوتو لفترة الالتزام الثانية، وإطلاق عملية جديدة للتفاوض على نظام المناخ في المستقبل. كانت هذه "حزمة المتطلبات" في حال أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في التفاوض على نظام المناخ في المستقبل، فإن الاتحاد الأوروبي لن يكون موافقا على التزام كيوتو لفترة ثانية. تبدو حزمة ديربان أنها تحقق أهداف عدة من الدول التي تعد من بين أكثر الفئات عرضة لتغير المناخ: الولايات النامية لجزر المحيط الهادئ، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة. في الواقع، تضم حزمة ديربان القرارات التي تندرج في إطار اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو و تنجز العديد من أهداف تحالف الدول الجزرية الصغيرة و الولايات النامية لجزر المحيط الهادئ، من أجل التكيف، والتمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. ومع ذلك، كان هناك تقصير من حيث مصطلحات التخفيف، والإجراءات التي اتخذت في فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو وكان الاقتراح مجرد إضفاء للطابع الرسمي على التعهدات التي قطعت في كانكون في عام 2012 من قبل البلدان المتقدمة أطراف بروتوكول كيوتو، ولا يشمل بلدان الانبعاثات الرئيسية مثل الولايات المتحدة والولايات وكندا وروسيا، واليابان. تتعامل الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان مع أطراف اتفاقية تغير المناخ الموافقة على إنشاء الفريق العامل المخصص لمنهاج عمل ديربان لتعزيز العمل ("AWG-DPEA") التي من شأنها أن تتبنى، "بروتوكول، صك قانوني جديد أو قبول النتيجة مع قوة قانونية" بحلول عام 2015. الفريق العامل المخصص لمنهاج عمل ديربان لتعزيز العمل الجديد لديه التفويض لوضع مقترحات بشأن مجموعة القضايا الكاملة المتعلقة بتغير المناخ، والتركيز سيكون بشكل واضح على رفع "مستوى الطموح" فيما يتعلق بالتخفيف لجميع الأطراف.

التخفيف

33. حول مسألة "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة"، هناك اعتبارات مقسمة حيث أن الدول المتقدمة تريد الاقتصادات الناشئة في العالم النامي أن تتعهد بالتزامات في حين أن البلدان النامية ذكرت أنها قد التزمت باتفاق كانكون. في نظام تغير المناخ، المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة تعني أن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية غير متناسبة لتخفيف تغير المناخ نظرا لانبعاثاتها التاريخية غير المتناسبة. لذلك، فإن حزمة ديربان لا تقترح رسميا أي تعديلات على بروتوكول كيوتو. بدلا من ذلك، يحدد فترة التزام ثانية مؤقتة لمدة خمس سنوات تبدأ من 1 كانون الثاني/يناير 2013، إلى 31 كانون الأول /ديسمبر 2017. فترة الالتزام الثانية مؤقتة لأنه يجب على الأطراف إكمال العديد من الخطوات لجعله حقيقة واقعة. حزمة ديربان مجرد "احاطة بالعلم" للتعديلات المقترحة على المرفق باء من بروتوكول كيوتو، الذي اعاد التأكيد على تعهدات البلدان في اتفاقات كانكون. وبالإضافة إلى ذلك، حزمة ديربان "تحيط علما" "بنية" المرفق الأول (الدول المتقدمة) للأطراف لتحويل تعهداتها إلى أهداف كمية للحد من الانبعاثات من ("الأهداف الكمية")؛ هناك حاجة إلى هذه الخطوة لتقديم تعهدات مماثلة حيث اختارت البلدان أساس سنوات مختلفة لقياس التخفيضات أو استخدمت افتراضات مختلفة لحساب تخفيض الانبعاثات.

القياس والإبلاغ، والتحقق

34. كان هناك تقدم في القياس والإبلاغ، والتحقق من التزامات التخفيف، والتي ذكرت أنه بحلول بداية عام 2014، كل طرف مدرج في المرفق الأول يجب أن يقدم تقريرا مرة كل سنتين يعطي معلومات عن إجراءات التخفيف، والتقدم نحو

² ملخص مؤتمر ديربان حول تغير المناخ: 28 تشرين الثاني / نوفمبر - 9 أيلول / ديسمبر 2011، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد. 12، رقم. 534، مؤرخ في 13 أيلول / ديسمبر 2011، متوفر على شبكة الإنترنت على العنوان <http://www.iisd.ca/climate/cop17> انظر أيضا

http://unfccc.int/meetings/durban_nov_2011/meeting/6245/php/view/reports.php للحصول على تفاصيل بشأن مؤتمر ديربان للمناخ

تحقيق أهدافها. وسيكون من المتوقع للبلدان النامية، من ناحية أخرى، والمعروفة باسم الأطراف غير المدرجة في الملحق، إكمال تقارير التحديث مرة كل سنتين في انبعاثات الغازات الدفيئة وتدابير الرقابة بما يتفق مع قدراتهم ومستوى الدعم المالي الذي ورد من التقرير، بحلول ديسمبر/ كانون الأول عام 2014، على الرغم من أن للدول الأقل تقدماً ("أقل البلدان نمواً") والدول الجزر النامية الصغيرة تقدم تقارير في الوقت الذي تراه مناسباً.

التكيف، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات

35. كانت الحاجة إلى المزيد من المؤسسات المتقدمة وعمليات التكيف ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات أيضاً جانباً رئيسياً. صممو على تكوين لجنة التكيف واعطائها مسؤولية جمع وتبادل المعلومات والمعارف، والخبرات بشأن التكيف واعتمدوا مبادئ توجيهية للبلدان الأقل نمواً من أجل إعداد خطط وطنية للتكيف. وأخذت الأطراف خطوات إضافية لإطلاق مركز تكنولوجيا المناخ والشبكة، وأنشأت منتدى ديربان لتبادل الخبرات والأفكار وأفضل الممارسات فيما يتعلق ببناء القدرات.

التمويل

36. اتخذت خطوات عدة لتوجيه التمويل للبلدان النامية من أجل التكيف والتخفيف. و من شأن الموافقة على صك الحكم لصندوق المناخ الأخضر ("GCF") ، أن يوفر جزءاً كبيراً من 100 مليار دولار سنوياً لتمويل الهدف ذو المدى الطويل للتكيف والتخفيف و الذي قد تعهدت به البلدان المتقدمة بحلول عام 2020.

37. من المقرر عقد الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف يعقد في الدوحة، قطر - وهي دولة عضو في المنظمة الاستشارية القانونية - من 26 تشرين الثاني/نوفمبر - 7 كانون الأول/ديسمبر 2012.

ثالثاً. النظام الدولي لمكافحة التصحر

أ. تمهيد

38. يتكون النظام الدولي حول مكافحة التصحر من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد والتصحر، وبخاصة في أفريقيا والتي اعتمدت في 17 حزيران/يونيو عام 1994 وفتح باب التوقيع عليها في باريس في تشرين الأول/أكتوبر عام 1994. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 26 كانون الأول/ديسمبر 1996 وحتى 15 نيسان / أبريل 2012، بوجود 194 دولة في الاتفاقية.

39. تنص الاتفاقية على نهج متكامل لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان، ولا سيما في أفريقيا، عن طريق الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فعالة على جميع المستويات بدعم من التعاون الإقليمي والدولي. وتتضمن الاتفاقية أيضاً "مرفقات التنفيذ الإقليمي" لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشمال البحر الأبيض المتوسط. اعتمد المرفق الخامس لأوروبا الوسطى والشرقية في تمام الساعة 4 لمؤتمر الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2000.

40. مؤتمر الأطراف (COP) هو الهيئة العليا للاتفاقية. أنشئت لجنة العلم والتكنولوجيا بموجب الاتفاقية بوصفها هيئة فرعية لمؤتمر الأطراف الذي يُعهد إليه مهمة توفير المعلومات والمشورة بشأن المسائل العلمية والتكنولوجية المتعلقة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، في حين أن الفرع الآخر هو لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. حتى الآن تم عقد 10 مؤتمرات للأطراف تحت رعاية اتفاقية مكافحة التصحر.

41. تعترف اتفاقية مكافحة التصحر بنهج مزدوج لتحقيق أهداف التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية. تعطي الاتفاقية أهمية متساوية لكلا الجانبين مثل تحسين: (أ) "إنتاجية الأراضي، وإعادة التأهيل، والحفظ والإدارة المستدامة لموارد

الأرض والمياه" و (ب) "الأوضاع المعيشية، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي". جوهر الاتفاقية هو تطوير برامج عمل وطنية وإقليمية وغير إقليمية من قبل الحكومات الوطنية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. اعتمدت خطة استراتيجية مدتها 10 سنوات في إطار تعزيز تنفيذ الاتفاقية (2008-2018) في مؤتمر الأطراف الثامن. أهداف الخطة هي: (أ) تحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين، (ب) تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة، (ج) توليد منافع عالمية من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة التصحر، و (د) تعبئة الموارد لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

ب. الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر (10 - 21 أكتوبر 2011، تشانجوان، جمهورية كوريا)

42. عقدت الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف (COP 10) في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تشانجوان، جمهورية كوريا، 10-21 تشرين الأول /أكتوبر 2011³. عقد الاجتماعين العاشر للجنة العلوم والتكنولوجيا (CST) و10 ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (CRIC 10) بالتوازي مع مؤتمر الأطراف.

الجزء الرفيع المستوى في المؤتمر العاشر للأطراف (COP)

مناقشة الطاولة المستديرة الأولى: الأمن الغذائي

43. لا يزال الأمن الغذائي يمثل مشكلة ملحة بشكل متزايد وحاسم على جدول الأعمال الدولي. استراتيجيات معالجة الأمن الغذائي وأمن الطاقة وأمن المياه، والتخفيف من حدة الفقر، وتغير المناخ والتنوع البيولوجي تتطلب اتباع نهج متكامل لقضايا الإدارة المستدامة للأرض التي تتناول العناصر البيئية والاجتماعية على حد سواء. تزايد انعدام الأمن الغذائي التي يواجهها السكان في البلدان القاحلة يؤدي إلى سوء التغذية. و لذلك، كما يمكن للمرء أن يشهد، ينبغي أن يكون هناك المبادرات القطرية في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتحالفات الثلاثية والعالمية لتشجيع تبادل الحلول التكنولوجية والسياسات لمعالجة التصحر وتدهور الأراضي.

44. ينبغي أن يخدم الاستخدام المستدام للأراضي الجافة وظائف متعددة من أجل الصالح العالمي. وينبغي تشجيع التحديات المرتبطة باستخدام الأراضي الجافة عن طريق إنشاء نهج مبتكر لترتيبات مالية متوسطة وطويلة الأجل والتي تشمل القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية. ينبغي النظر إلى الأراضي الجافة من منظومة قيم جديدة. وهذا يتطلب تضامراً الجهود المعززة والتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD).

45. يجب اعتماد آلية للحفاظ على المحميات الطبيعية على المستوى الوطني إلى جانب هذه الاحتياطات الغذائية التي أنشأت في مختلف البلدان يجب أن يقدموا معا من أجل التصدي بفعالية لحالة ندرة الغذاء في المستقبل. تواجه معظم البلدان النامية مشكلة مع تدابير الحماية الأقل للشعب الذين تعتمد معيشتهم على الزراعة والأنشطة المتصلة بها. لزيادة إنتاجية الأرض، اتخاذ تدابير وطنية مثل زيادة التسهيلات للمزارعين وجها لوجه مع خلق القوى العاملة للحفاظ على الأنشطة الزراعية. ميزانية الحكومة السنوية يجب ان تدعم الأموال والمشاريع التي من شأنها دعم الزراعة في هذا الصدد، وتبادل الخبرات بين البلدان سيكون مفيداً.

مناقشة المائدة المستديرة الثانية: الاقتصاد الأخضر

³ انظر "موجز الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: 10-21 تشرين الأول / أكتوبر 2011" نشرة مفاوضات الأرض، المجلد. 4، رقم 241، بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2011، المتوفرة على شبكة الإنترنت على العنوان

<http://www.iisd.ca/desert/cop10>

انظر أيضا موقع اتفاقية مكافحة التصحر - <http://www.unccd.int/en/about-the-convention/official-k=COP%documents/Pages/SessionDisplay.aspx>

حول تفاصيل مؤتمر الأطراف 10.

46. الموضوع الرئيسي لريو زائد عشرين هو: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. هناك حاجة لتعزيز الخطة الاستراتيجية للعشر سنوات لاتفاقية مكافحة التصحر التي تمتد من 2008-2018. تشمل تحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين، والنظم الإيكولوجية المتضررة، وما إلى ذلك بالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء دور أكبر لأشخاص من المجتمع المحلي في نشر الوعي حول فوائد الاقتصاد الأخضر. يجب أن تقتبس قصص النجاح في التكيف مع الاقتصاد الأخضر كمثال. المحافظة على المياه، وزيادة إنتاجية الأرض، للحد من الكوارث / إدارة الآليات، إن أجريت في أي بلد، وكانت ناجحة في تحقيق الأهداف، يجب أيضا أن تكون مشتركة مع المجتمع الدولي حتى يتسنى للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا أن تحذو حذوها.

47. للقضاء على الفقر، يجب على البلدان المتقدمة ومنظمات دعم الدول النامية الأخرى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تكون سياسة دعم الفقراء على الصعيد الوطني والإقليمي على أساس مبادرات نمو الاقتصاد الأخضر.

مناقشة المائدة المستديرة الثالث: المعارف العلمية

48. يجب أن ينشر زيادة الوعي العلمي للطبقة الحضرية حول التصحر و تدهور الأراضي و الجفاف، من أجل إدراج مشاركته باعتباره أنه يساهم في الحفاظ على الطاقة المتجددة. تحسين البحوث والتطوير في النظم البيئية المتضررة لصياغة الحلول. برنامج الدراسات البيئية بغية معالجة القضايا العالمية الأخرى مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي يجب أن يقدم أيضا حيث ان هناك علاقة قوية بين هذه القضايا الثلاث الرئيسية.

49. دور العلم في تطوير تكنولوجيا جديدة صديقة للبيئة من أجل الحفاظ على الموارد جنبا إلى جنب مع تحسين الظروف المعيشية للشعوب والأفاق الاقتصادية. هذا يؤدي إلى مسار الاقتصاد الأخضر والتحسين.

50. الطاقة المتجددة هي أداة هامة قادرة على حل مشاكل التنمية، وتغير المناخ، والتصحر والأمن الغذائي. يمكن تشجيع الاستثمار، جنبا إلى جنب مع تضافر الجهود المتجددة لاتفاقيات ريو من وضع استراتيجيات شاملة وقوية، وشراكات استراتيجية وأطر تعاون. يمكن أيضا لبرامج إعادة تأهيل الأراضي التي تشمل التخطيط والبذر لتجديد الأراضي القاحلة، بمشاركة التناضح العكسي وغيرها، كما تم تنفيذها في بعض البلدان النامية و التي تعتبر أمثلة على العمل من أجل زيادة إنتاجية الأراضي وتحسين نوعية المياه.

51. اعتمد مؤتمر الأطراف أيضا قرارات بشأن: (أ) تعيين أمانة الاتفاقية والترتيبات اللازمة لعملها: الترتيبات الإدارية والدعم التي وافق من خلالها مؤتمر الأطراف على استمرار الصلة المؤسسية الراهنة والترتيبات الإدارية ذات الصلة لفترة خمس سنوات أخرى، (ب) الإجراءات والآليات المؤسسية لحل المسائل المتصلة بالتنفيذ، والتي قرر مؤتمر الأطراف مناقشتها مرة أخرى، في مؤتمر الأطراف 11، ووجه الفريق المخصص المفتوح العضوية من الخبراء (فريق الخبراء المخصص) لمواصلة الدراسة، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات والآليات المؤسسية لتسوية المسائل المتعلقة بالتنفيذ وطلب من الأمانة أن تعد وثيقة عمل جديدة لتشمل مجموعة من التقارير المقدمة من الأطراف، و (ج) المرفقات التي تتضمن إجراءات التحكيم والتوفيق، والتي قرر مؤتمر الأطراف مناقشتها مرة أخرى، في مؤتمر الأطراف 11، لمواصلة دراسة وتقديم توصيات في هذا المرفق على إجراءات التحكيم والمرفق المتعلق بإجراءات التوفيق وطلب من الأمانة أن تعد وثيقة عمل جديدة بما في ذلك إصدار محدث من الملاحق. خلال مؤتمر الأطراف 10، استندرت الانجازات التي تحققت من الاتفاقية منذ عام 1994، بما في ذلك: وضع إطار قانوني وقع من قبل 194 بلدا؛ استراتيجية مشتركة و عملية مؤسسية لتنفيذه؛ وضع برامج العمل الوطنية التي قادتها الولايات المتحدة (برامج العمل الوطنية)، واعتماد مراجعة الأداء و نظام تقييم التنفيذ (PRAIS) ومؤشرات الأثر في مؤتمر الأطراف 9؛ بالإضافة إلى ذلك مرفق البيئة العالمي (GEF) كآلية مالية وتخصيص موارد إضافية من خلال مركز مرفق البيئة العالمي الخاص بتدهور الأراضي. وفرت هذه العناصر أساسا لاتخاذ الأهداف العالمية المتفق عليها وتنفيذها على المستوى المحلي، والبدء بعملية متابعة وتقديم تقرير عن آثار المشاريع وأنشطتها.

رابعاً. متابعة عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (WSSD)

أ. تمهيد

52. مهدت النقاشات التي دارت حول الروابط بين حماية البيئة والتنمية، الطريق للاعتراف بمفهوم 'التنمية المستدامة'. أقر مؤتمر ستوكهولم 1972 المعني بالبيئة البشرية بضرورة حماية البيئة واعتماد خطة عمل لحقوق البيئة. يتألف إعلان ستوكهولم من 26 مبدأ كدليل لتطوير القانون البيئي. أسس برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) لمتابعة تنسيق الأنشطة البيئية لوكالات الأمم المتحدة. في عام 1992 عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو. اعتمد إعلان ريو وجدول أعمال القرن 21، وهو برنامج عمل شامل. كما أنشأ المؤتمر لجنة التنمية المستدامة. أجري تقييم لتنفيذ جدول أعمال القرن 21 من خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام 1997.

53. قدم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002، الذي عقد في جوهانسبرغ فرصة أخرى لإجراء تقييم لتنفيذ جدول أعمال القرن 21، وإعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة وخطة جوهانسبرج (JPOI) لتنفيذ النتائج الموضوعية للقمة. عالجت خطة التنفيذ قضايا تتعلق بالقضاء على الفقر وتغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة في زمن العولمة، والصحة والتنمية المستدامة، والتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة؛ التنمية المستدامة لأفريقيا؛ وتحديد وسائل التنفيذ، ووضع الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

ب. الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي (من 20 إلى 22 شباط / فبراير 2012، نيروبي، كينيا)

54. عقدت الدورة الثانية عشرة الاستثنائية لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي (GC-26/GMEF) في الفترة من 20 إلى 22 شباط / فبراير 2012 في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، كينيا⁴. ركزت المشاورات الوزارية خلال الدورة الاستثنائية الثانية عشر على قضايا السياسات العامة الناشئة تحت شعار "جدول أعمال البيئة في عالم متغير: من ستوكهولم (1972) إلى ريو (2012)" تراوح المشاركون بين ممثلين من أكثر من 100 حكومة، كذلك المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، وكان الإجمالي 951 مشاركاً حضر الاجتماع. اختتمت الدورة الاستثنائية الثانية عشر أعمالها باعتماد ثمانية مقررات حول: (أ) "الأمم المتحدة للبيئة في حكومة البيئة الدولية الأوسع"، (ب) حالة البيئة العالمية، (ج) الاستهلاك والإنتاج المستدام، (د) العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات؛ (هـ) تعزيز التعاون والتنسيق مع قطاع المواد الكيميائية والنفايات؛ (ف) الميزانية وبرنامج العمل بما في ذلك الترتيبات المالية والإدارية بين اليونيب والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (ق) تعزيز التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك (ك) فريق الإدارة البيئية (EMG).

55. أجريت مشاورات وزارية حول "قضايا السياسات العامة الناشئة: البيئة والتنمية"، "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية والقضاء على الفقر على نحو مستدام"، "الإطار المؤسسي للتطور المستدام". أستاذة القرار على حكومة البيئة الدولية الالتزام الوارد في إعلان نوسا دوا من عام 2010 إلى تعزيز دور الأمم المتحدة للبيئة بوصفها السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، والتي تشجع التنفيذ المتناسك للبعد البيئي في التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي تعمل كنصير رسمي للبيئة العالمية.

56. قال رئيس مجلس إدارة برنامج الاقتصاد الأخضر للأمم المتحدة للبيئة أنه ينظر إلى الاقتصاد الأخضر باعتباره أداة أو سبيلاً لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وخلق فرص عمل لائقة "من قبل زيادة كفاءة استخدام الموارد، ودعم التحول إلى الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج وتوفير تنمية منخفضة الكربون". وأكد أيضاً على حقيقة أنه لا تزال

⁴ انظر " ملخص الدورة الثانية عشر الخاصة حول المنتدى البيئي الوزاري العالمي: 20-22 شباط / فبراير 2012" نشرة مفاوضات الأرض، المجلد 16 الرقم 8 المؤرخة 25 شباط / فبراير 2011 المتوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.iisd.ca/unepgc/unepss12/>

هناك العديد من التحديات لتحقيق هذا الاقتصاد لا سيما في البلدان النامية فيما يتعلق بالقدرة اللازمة، والتمويل والحصول على التكنولوجيات ذات الصلة. أثبتت مخاوف من قبل بعض الدول أنه كان هناك خطر أن الاقتصاد الأخضر قد يؤدي أيضا إلى الحمائية التجارية، وأن المشاركة الحيوية في جميع قطاعات المجتمع، وبين البلدان ستكون مهمة للتصدي لهذه المخاطر. ومع ذلك، أعرب عن آراء مفادها أن الغالبية العظمى من الدول تدعم الاقتصاد الأخضر بسبب الفرص المحتملة لإدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة. وشدد أيضا على أن الكثير من الأنشطة في إطار نهج الاقتصاد الأخضر يمكن أن توفر فرصا جديدة للمرأة لتصبح لاعبا رئيسيا في الاقتصاد المحلي، خصوصا في قطاعات الطاقة، وإدارة الأراضي والمياه.

57. في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، كانت هناك ثلاث ملاحظات مهمة من مجلس الإدارة: (أ) الفهم العلمي حول ما يحدث على كوكب الأرض نتيجة لمسارات التنمية في الماضي والحاضر هي أكثر وضوحا وأكثر واقعية الآن من قبل 20 عاما مضى، (ب) كان هناك تأييد ساحق للانتقال إلى اقتصاد عالمي على طول المسارات المقترحة في تقرير الأمم المتحدة للبيئة للاقتصاد الأخضر من أجل تسليم النتائج الإيجابية الاجتماعية والبيئية في جميع الأمم، و (ج) إصلاحات إضافية للبنية الحالية وإدارة ترتيبات لكوكب الأرض توجه نحو سبعين بلون إلى مسار غير مستدام ومستقبل غير مؤكد. بمناسبة الذكرى السنوية 40 لجنة الأمم المتحدة للبيئة هذا العام، الدول ملتزمة بارتقاء الاستدامة البيئية.

ج. الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة (02-13 أيار /مايو 2011، مقر الأمم المتحدة، نيويورك)

58. قبل انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، عقد الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي (IPM) من 28 شباط /فبراير - 4 آذار/مارس 2011 في نيويورك. عقدت الدورة 19 للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من 02-13 أيار/مايو 2011، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك⁵. وكان التركيز على المجموعة المواضيعية في وسائل النقل، والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين، وبرنامج العشر سنوات الإطاري حول الإنتاج والاستهلاك المستدام. تجتمع لجنة التنمية المستدامة كل عامين في "دورات التنفيذ". تركز كل دورة على مجموعة واحدة موضوعية مع القضايا مشتركة بين القطاعات، وتتكون من سنة المراجعة وسنة السياسة. هذا الاقتراح الذي اعتمد في لجنة التنمية المستدامة 11 في عام 2003، هو برنامج متعدد السنوات من العمل (2004-2017). تقوم توصيات لجنة التنمية المستدامة 19 القابلة للتفاوض على مراجعة لجنة التنمية المستدامة 18 حول القضايا ووضع نص مشروع مفاوضات الرئيسة خلال المكافحة المتكاملة للآفات خلال الفترة من 28 شباط / فبراير - 4 آذار/مارس 2011.

59. اقترح رئيس لجنة التنمية المستدامة 19 النص التفاوضي الذي كان من المقرر اعتماده. وفيما يلي النتائج المتفق عليها في مختلف الموضوعات.

• التأكيد على أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة أمور مترابطة ويعزز كل منها ركائز التنمية المستدامة؛

• التعرف على الحاجة إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر لتحقيق التنمية المستدامة، والاعتراف بالدور الأساسي من المساعدة الإنمائية الرسمية كحافز للمصادر أخرى للتمويل من أجل التنمية

• التعرف على إلحاح وتأكيد التزام التوصل إلى نتيجة ناجحة وفي الوقت المناسب لجولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية مع نتيجة طموحة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية

• ذكر المواد الكيميائية والنفايات المتصلة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية بازل واتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم، وتسليط الضوء على الآثار الإيجابية لمبادرات التآزر بين الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية

⁵ انظر " ملخص الجلسة التاسعة عشر للجنة التنمية المستدامة: 02-14 أيار / مايو 2011" نشرة مفاوضات الأرض، المجلد 5 رقم 304 المؤرخة 16 أيار / مايو 2011 أونلاين على الموقع الإلكتروني <http://www.iisd.ca/csd/csd19>.

والنفايات، و التي تضع في اعتبارها القدرة على تعزيز التنسيق والتعاون بين الأدوات والأطر في قطاع المواد الكيميائية والنفايات؛

• أشير إلى ضرورة تعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاتفاقات ذات الصلة بشأن إدارة النفايات، وخاصة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها واتفاقية ماربول، و

• التأكيد على أن مكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي يشكل أولوية

60. اتفق الفريق العامل على أن النقل المستدام هو عنصر مركزي للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وأن تحديات نقل النمو تتزايد بشكل ملح في مجموعة مواضيع، كانت توصيات الفريق العامل اما غير معتمدة من قبل لجنة التنمية المستدامة أو أنها لا تزال دون حل.

61. يتألف الجزء الرفيع المستوى للجنة التنمية المستدامة 19 من جلسة افتتاحية، وحوار أصحاب المصلحة المتعددين، الحوار الوزاري، و الأربعة موائد مستديرة وجلستي النقاش الغير رسميتين ، والجلسة الختامية. كان الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول الخيارات السياسات والتدابير العملية والمضي قدما. وكانت الحوارات الوزارية حول (أ) تطوير البرامج وإطار عمل لتسريع التحول نحو اتفاقية اللجنة الدائمة، (ب) تيسير الحصول على استدامة النقل في المناطق الحضرية والريفية، (ج) الانتقال إلى القضاء على النفايات والإدارة السليمة للكيميائيات، و (د) خلق بيئة مواتية للتعددين المستدام.

62. سيحيي مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (CSD) الذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية، والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام 2002 حول التنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من 4-6 حزيران/ يونيو عام 2012، و سوف يعقد في مؤتمر ريو زائد عشرين في الفترة من 20-22 حزيران/ يونيو 2012. الموضوعات في ريو زائد عشرين هي (أ) الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، و (ب) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. تم تحديد سبعة مجالات ذات أولوية هي الوظائف اللائقة، والطاقة، والمدن المستدامة، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والمياه، والمحيطات، والاستعداد للكوارث.

خامساً. تعليقات وملاحظات لأمانة المنظمة

63. أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الحاجة إلى صك قانوني فعال من أجل الالتزام الثاني الأجل من 2012 إلى عام 2015، أكد من جديد أهمية محادثات ومؤتمرات تغيير المناخ. تستذكر هذه المحادثات والمؤتمرات التهديد الذي يتعرض له كوكب الأرض من تغيير المناخ في إطار عادل وفعال وشامل وملزم قانونا بشأن عمل دولي أقوى بشأن تغيير المناخ لما بعد عام 2012. ينبغي أن يستند هذا البروتوكول / الصك القانوني على مفاهيم مثل المسؤولية التاريخية والعدالة والمساواة، ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، فضلا عن التنفيذ الفعال للالتزامات البلدان المتقدمة النمو والدعم للبلدان النامية. اعادت المفاوضات في بون وبنما الآمال في تعددية الأطراف وعملية إطار اتفاقية الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد قد يكون من المأمول فيه أنه من خلال العمل الجماعي للمجتمع الدولي سيكون من الممكن تحقيق وصاية حزمة نتائج ديربان.

64. مازال حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وغيرها، يقلق المجتمع الدولي. فيما يتعلق بالتصحر، مؤتمر الأطراف 10 حول اتفاقية مكافحة التصحر مهد الطريق لضرورة الأمن الغذائي، والاقتصاد الأخضر وأهمية المعرفة العلمية في طريق التنمية والتقدم. في حزيران/يونيو عام 2012، تحيي الولايات الاحتفال بالذكرى 20 لمؤتمر ريو دي جانيرو و الـ 10 لمؤتمر القمة العالمي، من الضروري أن يشار إلى دور وأهمية الأمم المتحدة للبيئة. لذلك، الذكرى السنوية الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة هي تاريخية أيضا. منذ مؤتمر ستوكهولم عام 1972، لعبت القمم البيئية دورا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة على جدول الأعمال السياسي الدولي. لقد غيرت الكثير من البلدان السياسات الوطنية

لتفضيل الاقتصاد الأخضر التي من شأنها أن تكون مفيدة في المستقبل من أجل حماية البيئة وضمان التنمية المستدامة للأجيال القادمة. من الضروري أن تتخذ البلدان جهود كافية لحماية البيئة، بالإضافة إلى الحفاظ على مصالحها الوطنية مع رؤية لتحويل مجتمعاتها إلى الاقتصاد الأخضر والتي ستكون أقل تلويثا و مستدامة بيئيا.

65. من الملموس بشكل واضح الاعتراف بالمشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية في جميع المفاوضات البيئية الرئيسية وخاصة في محادثات تغير المناخ. ينبغي أن تشارك الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية، البلدان النامية الأكثر تضررا من تغير المناخ، بشكل فعال في مفاوضات ما بعد مؤتمر ديربان مثل تلك المفاوضات ستكون أكثر استعدادا من حيث تنفيذ الالتزامات المترتبة على الأطراف غير المدرجة في الملحق. هناك أيضا حاجة إلى طرح الملح لمفهوم المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة (CBDR) والتي ستدرج في البروتوكول الجديد / الصك القانوني الذي سيكتمل بحلول عام 2015. لأنها غنية بالتنوع البيولوجي، فقد كان الاهتمام الصادق من الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية لرفع قضية حفظ وصيانة الموارد الطبيعية. لذلك، فمن المستحسن أن تشارك البلدان النامية من الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية بنشاط وأن تعبر عن نهجها في المفاوضات المقبلة بشأن القضايا البيئية.

البيئة والتنمية المستدامة

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في دورتها الحادية والخمسين ،
النظر في الوثيقة الخاصة بالأمانة رقم AALCO/51/ABUJA/2012/SD/S10 ؛
(المداولات)

إذ تلاحظ مع التقدير البيان الاستهلاكي من قبل نائب الأمين العام .

بعد المداولات الهامة بشأن هذا البند الذي يعكس وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن هذه القضية من جدول الأعمال
"البيئة والتنمية المستدامة" .

وإذ يساورها بالغ القلق مع تدهور حالة البيئة العالمية من خلال مختلف الأنشطة البشرية ، والكوارث الطبيعية غير
المتوقعة .

وإذ تؤكد من جديد أن حماية البيئة تشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة .

جرى الترحيب باعتماد إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة و تنفيذ خطة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،
الذي عقد في جوهانسبرج في عام 2002 ؛

وتم الإشارة إلى قرار نيروبي بشأن القانون البيئي والتنمية المستدامة من جانب الدورة الرابعة والأربعون للمنظمة
الاستشارية في عام 2005 ؛

تم الإجماع على أن تغيير المناخ هو واحد من أكبر التحديات في عصرنا ؛

وتؤكد المنظمة على أهمية الإرادة السياسية القوية لمكافحة تغيير المناخ وفقا لمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن
تغيير المناخ ، ولا سيما مبدأ قدرات المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة .

وتشير أيضا الى اهمية مفاوضات خارطة الطريق في بالي من أجل تعزيز التعاون الدولي بشأن تغيير المناخ لفترة ما
بعد عام 2012 ؛

النظر في اتفاق دوربان في مؤتمر الأمم المتحدة لتغيير المناخ للفترة ما بعد 2012 الذي عقد في دوربان، جنوب أفريقيا
كانون الأول / ديسمبر 2011 التي أنشأت الفريق العامل المخصص لمنهاج ديربان لتعزيز العمل ("AWG-DPEA")
والتي من شأنها أن تعتمد، بروتوكول جديد، صك قانوني أو نتيجة متفق عليها مع قوة قانونية" بحلول عام 2015؛

وإدراكا لأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي للتطور والحفاظ على إدامة نظم الحياة في المحيط الحيوي؛

تؤكد المنظمة على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

1. حث الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المفاوضات الجارية في بالي (خارطة الطريق).
2. توجه الأمانة العامة لمتابعة مفاوضات خارطة الطريق في بالي و عمليات انتاج دوربان من أجل وسيلة قانونية دولية

أقوى بشأن تغير المناخ لفترة ما بعد 2012.

3. كذلك توجه الأمانة العامة مواصلة متابعة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ وكذلك تتبع متابعة التقدم في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. و

4. تقرر أن يدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية الثانية والخمسين.